

المحاضرة 07: مكافحة الفساد الاقتصادي

مع استفحال ظاهرة الفساد وتناميها بشكل جعلها ظاهرة عالمية خطيرة، التفت كبريات الهيئات والمنظمات العالمية والإقليمية وحتى المحلية، الحكومية وغير الحكومية، لمحاولة قياسها وإرساء استراتيجيات ناجعة لمكافحتها، من خلال هذه الجزئية سنقدم بعض النماذج الرائدة عن الهيئات العالمية التي اهتمت بمكافحة الفساد (على سبيل المثال لا الحصر):

1- هيئة الأمم المتحدة :

لقد أعطت منظمة الأمم المتحدة أهمية كبيرة لمكافحة الفساد وتعزيز الآليات الرقابية للحد من انتشاره وهذا نتيجة التداعيات السلبية التي تنجم عنه، فالجهود الوطنية لم تتمكن من الحد من انتشاره وهو ما استدعى تنسيق الجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة للحد من مظاهر الفساد بين الدول، ولهذا الغرض اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 28 جانفي 1997، قرارا يطلب من الأمين العام مساعدة الدول الأعضاء على وضع استراتيجيات لمنع ومكافحة الفساد¹، هذا القرار الذي كان تمهيدا لاعتماد "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" وهكذا انبثقت من منظمة الأمم المتحدة أول معاهدة ملزمة قانونيا لها طبيعة عالمية، أبرمت في أكتوبر 2003، ودخلت حيز التنفيذ في 2005، ثم صادق عليها 107 دولة في يناير 2008 ويغطي هذا الميثاق أحكام المنع، والتجريم، والمساعدة التقنية، والتعاون الدولي، كما تغطي الشروط نطاقا واسعا لممارسات الفساد (على سبيل المثال الرشوة، والابتزاز، وغسيل الأموال، وسوء استخدام الوظيفة، واستغلال النفوذ، وعرقلة العدالة) وتطبق على كل من القطاعين العام والخاص.

كما تعمل هيئات الأمم المتحدة على مكافحة الظاهرة وذلك من خلال مكاتبها الإقليمية في دول العالم حيث يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD طرفا فاعلا في مكافحة الفساد من خلال برامج العمل التي يقوم بها حيث أن الأهداف الإنمائية تعتبر في نفس الوقت أهداف للحد من انتشار الفساد.

02- المؤسسات المالية الدولية (البنك العالمي و صندوق النقد الدولي):

-تكييف سياسة المؤسسات المالية الدولية مع مكافحة الفساد²: بسبب تزايد وتيرة المنافسة أصبح المختصون في التنمية يدركون أن التركيز على البنى التحتية ليس كافيا للنهوض بالاقتصاد

¹ سوزان روز أكرمان، (جويلية 1997) الفساد والحكم الرشيد، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة مناقشة رقم 3، ص4
² ديفيد لونا، (4 أكتوبر 2002)، مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، مداخلة في مؤتمر المعهد الدولي للأخلاقيات العامة (IIPE)، مدينة بريسين الاسترالية،

، خاصة في دولة ضعيفة المؤسسات سياسيا وبيروقراطيا وفي سوق لا يعمل بكفاءة نتيجة الفساد المستشري فيه. وهكذا أخذت المؤسسات المالية الدولية -وعلى شاكلتها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي - تشتت هامشا معيناً من الشفافية يكفل حصولها على الأموال التي أقرضتها وموازية مع ذلك تم رفض المشاريع المتواجدة ببلدان فيها دلائل على الفساد، من جهة أخرى تم فرض إصلاحات حكومية وسياسية بغية تقويض الفساد.

-البنك العالمي: هو مؤسسة عالمية تحاول دعم الدول من خلال مشاريع التنمية، حيث تهتم أيضا بمعايير الشفافية، وأداء الحكومات، والحد من الفساد، عبر تعليق المشاريع والمساعدات المقدمة للدول التي فيها الفساد، إذ تقدم سنويا تقريرا مفصلا عن الدول التي ينتشر فيها الفساد، وانحراف الحكومات عن دورها المنوط بإرساء واحترام قواعد التنمية المستدامة، حيث ترتب الدول عبر مسوحات إستطلاع رأي، وبيانات لتقصي الحقائق¹.

وقد بني البنك الدولي منذ سنة 1996 خطة لمساعدة الدول في مواجهة الفساد ومحاصرته ، تتضمن تشخيص ظاهرة الفساد وأسبابها وعواقبها ، وادخال إصلاحات على أنظمة الدولة من الناحية التشريعية والإدارية والاقتصادية ، واشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد.

ولعل ما يؤخذ على البنك العالمي هو اقتراحه لبرامج إصلاح متشابهة "نموذج الواحد للجميع" دون مراعاة الاختلاف في الظروف الاجتماعية الاقتصادية السياسية وحتى الثقافية وهو ما جعل مكافحة الفساد أقل عمقا من درجة تفشيها بالمجتمعات.

-صندوق النقد الدولي²: صندوق النقد الدولي FMI من جهته أحس بخطورة الموقف فاتخذ إجراءات متشددة ، ففي 1997 أكد وقفه لمساعدة أي دولة يتوضح أن الفساد بها يعيق الجهود المبذولة لتجاوز مشاكلها الاقتصادية، وعلى إثر ذلك بدأ الصندوق بدمج وتحديد مشاكل الفساد في معايير خاصة وقام كل من FMI وBM بتأجيل أو رفض تقديم المساعدة لبعض الدول التي يؤثر فيها الفساد بشكل سلبي على الاستقرار المالي وبرامج التنمية والتي تكون حكوماتها غير مستعدة للاعتراف بالمشكل والتعامل معه. وإضافة لذلك حث الصندوق الدول على زيادة الشفافية بالإبلاغ عن المؤشرات الاقتصادية للسماح للمستثمرين بإعطاء أحكام أفضل بشأن وضعية البلدان التي يستثمرون بها ، وجدير بالذكر أن الصندوق قام بتلك المساعي على أعقاب الأزمة المالية الآسيوية 1997.

03- منظمة الشفافية الدولية:

كما سبق وأشرنا فإن المؤسسات الدولية باختلاف توجهاتها وخاصة المالية منها قد اهتمت بمشكلة الفساد ونجد البنك العالمي على هرم المهتمين بالموضوع حيث أنه وضع تدابير مكافحة الفساد في قمة جدول أعماله وقد أنشأ لهذا الغرض هيئة دولية "مؤسسة الشفافية الدولية" التي رسخت مفهوما جديدا أطلق عليه "جزر النزاهة" وهو عبارة عن ميثاق لمكافحة الفساد في عقود الصفقات العامة الكبيرة يعاقب مخالفوه بوضعهم على القائمة

http://www.cipe-arabia.org/files/html/art0901.htm تاريخ الإطلاع : 2008/02/15 .

¹ بن ع زوز محمد، (2016)، الفساد الإداري والاقتصادي، آثاره وآليات مكافحته - حالة الجزائر ، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية العدد 07، ص205

² ج.براين أوتود ، الفساد تحد متواصل للتنمية

السوداء وحرمانهم من العقود المستقبلي. وعلى هذا الأساس نستطيع القول أن منظمة الشفافية الدولية ولدت من رحم المؤسسات المالية الدولية
 منظمة الشفافية الدولية هي منظمة غير حكومية أهلية دولية (منظمة مجتمع مدني)
 تأسست عام 1993 من قبل المدير السابق للبنك الدولي المحامي الألماني بيتر إيغن Beter Eigen ، أمانتها العامة في برلين بألمانيا، اكتسبت شهرة في إنتاج مؤشرات لقياس الفساد حيث تقوم بجمع وتحليل ونشر البيانات والمعلومات لزيادة الوعي حيال أثر الفساد، تقوم بإعداد أبحاث عن درجات النزاهة لدى الحكومات ومؤشرات الفساد الإداري والمالي ومتابعة ردود الحكومات وتصرفاتها تجاه مشروعات القوانين التي تقدمها المنظمة لمواجهة الفساد في تلك الدول، وتعتمد المنظمة في تمويل أنشطتها على التبرعات والإعانات التي يقدمها عدد لا بأس به من مختلف الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الاقتصادية كالبنك الدولي والأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات وهدف المنظمة كما أعلنت عنه هو الحد من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية¹

لقد جاءت منظمة الشفافية الدولية كمحاولة لمؤسسات المجتمع المدني العالمية لمكافحة ظاهرة الفساد التي أصبحت تعاني منها كافة الدول والمجتمعات ، وتقوم المنظمة على فكرة مفادها أن المجتمع العالمي يحتاج إلى القطاع غير الحكومي بعدما تأكد عجز الحكومات الوطنية بمفردها عن مكافحة الفساد ، وتعمل المنظمة على مواجهة ظاهرة الفساد من الناحية المشتركة كون مخاطرها تتعدى حدود الحالات لفردية، وعليه فالمنظمة ترى أن هناك مسؤولية مشتركة وعامة لمحاربتها، كما يعتبر الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية داخل كل دولة، لذا ركزت المنظمة اهتمامها بمبادئ الحكم الراشد كالمشاركة والمسائلة والشفافية²

يقوم النشاط الرئيسي للمنظمة على الإصدار السنوي لمؤشر إدراك الفساد والذي تم نشره للمرة الأولى سنة 1995 حيث يصنف التقرير الدول بحسب درجة الفساد التي يسود الشعور بانتشارها بمختلف الأوساط (الإدارات ، النخب السياسية ..)، هذا وتمتنع المنظمة عن تسمية الشركات المفسدة لتحصر انتقاداتها لدولها، وهنا تكمن نقطة ضعف أخرى حيث تستثنى الشركات متعددة الجنسيات من حقل رقابتها كونها لا تملك ارتباطات وطنية. تتحصر قيمة المؤشر المشار له سابقا في المجال [10.0] حيث أن الصفر يدل على أن كل التعاملات الحاصلة في البلد فاسدة ، بينما العشرة تدل على أن كل التعاملات الحاصلة في البلد نظيفة وتصنف كل الدول بحصرها في هذا المجال الذي لم تصل لمحدديه أي دولة لحد الآن . ونظرا لما سبق فسترتب الدول التي شملتها الدراسة حسب العلامة المتحصل عليها ، ولكن هذا لا يعني بتاتا أن الدولة في المرتبة الأخيرة هي الأكثر فسادا في الكون لسبب بسيط متمثل في أن الدراسة شملت عينة³ من العالم وليس كل دول العالم

04- المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد

¹ غزوان رفيق عويد ، (2014) ، دراسة إحصائية تحليلية لمؤشر مدركات الفساد مع الإشارة الى حالة العراق، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي السابع لهيئة النزاهة
² إبراهيم غرابية ، (2010)، المجتمعات في مواجهة الفساد "فيلادلفيا الثقافية، العدد7، ص 13 .
³ كانت العينة المبدئية لمنظمة الشفافية الدولية 54 دولة في سنة 1995 ويزداد تناميا منذ ذلك الحين في دلالة واضحة للوعي بأهمية الموضوع.

تأسست المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد "غوباك" في مؤتمر برلماني دولي عقد في كندا سنة 2002 وهي منظمة معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية، وهي شبكة من البرلمانيين ذوي الميول المشتركة في محاربة الفساد بأوطانهم والعالم ككل، فروعها الممتدة في 85 برلمانا حول العالم توفر الدعم والمعرفة وتبادل الأفكار بين البرلمانيين على الصعيدين الإقليمي والعالمي وتمنحهم فرصا للتعاون وهدم الحواجز السياسية بشأن قضية أساسية هي الفساد¹، وبهذا تقوم بدور التنسيق العالمي بين مختلف البرلمانيين، أما فروعها الإقليمية فتعمل على تفعيل قدرة البرلمانيين في مواجهة قضايا الفساد. وتسعى المنظمة إلى وضع دليل للبرلمانيين لكيفية السيطرة على الفساد وتوفير مادة تدريبية للبرلمانيين على موضوع الموازنة و المراقبة المالية وإصدار مدونة سلوك (سننعراف على مفهوم مدونة السلوك في المحور الثاني للمقياس) البرلمانيين وقياس أداء الدور الرقابي للبرلمانيين.

05- منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية²:

وهي منظمة دولية، اضطلعت بدور قيادي من الناحية الدولية، في نطاق مكافحة الرشوة، والفساد، منذ سنة 1989، وتتركز أهم مجهوداتها فيما يلي:

- أصدرت توصيات عام 1994 بشأن الرشوة، في تبادلات الأعمال الدولية، بحيث دعت الدول الأعضاء إلى تحديد معايير فاعلة لمحاربة رشوة الموظفين الرسميين الأجانب وقد تم مراجعة التوصيات السابقة سنة 1997،
- أصدرت المنظمة في ماي 1996 التوصيات الخاصة، بمكافحة الفساد في المشتريات الممولة بالمساعدات والتي تدعو إلى اعتماد مجموعة من التدابير لمنع الممارسات الفاسدة، في المشتريات التي يتم تمويلها بمساعدة خارجية.
- ميثاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):³ هو إنجاز كبير لحكم القانون ووضع الأولوية القصوى للحصول على التزام من أكبر الدول الصناعية في العالم بتبني قوانين صارمة خاصة بها لمكافحة الفساد، ويلزم الميثاق الفرقاء بأن يعتبروا رشوة مسؤولي الحكومات الأجنبية معينين كانوا أو منتخبين عملا جرميا يعاقب عليه القانون جزائيا. وعلى الفرقاء أيضا تحديد عقوبات جنائية فعالة إضافة لكونهم يستطيعون مصادرة الفساد وعائداته بالأرباح الصافية الناتجة عن المعاملة غير الشرعية- أو فرض غرامات لتوفير حافز قوي لمنع الفساد. بالنسبة لعملية مراقبة وتنفيذ الميثاق فهي تقع على عاتق كل دولة من الدول الأعضاء وكذا الدول التي تريد الانضمام تماشيا مع برنامج المراقبة الذي أعدته لجنة خاصة.

06- أبرز المنظمات الإقليمية المهمة بمكافحة الفساد:

¹ الدليل البرلماني، دور البرلمان في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ص 5، تاريخ التصفح 2 ماي 2019، www.gopacnetwork.org

² لحين فريد، الفساد الاقتصادي أسبابه وتداعياته، ملف PDF، ص 205، تاريخ التصفح 15 ماي 2020

<https://cse.google.com/cse?q=%>

³ وقع الميثاق حول مكافحة رشوة المسؤولين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية في ديسمبر 1997، حيث وافقت 34 دولة على سن تشريعات جنائية تماثل الأحكام التي يتضمنها القانون الخاص بممارسات الفساد في الخارج.

إلى جانب الهيئات والمنظمات العالمية، توجد هيئات إقليمية وحتى محلية تنضوي تحت غطاء مكافحة الفساد على شاكلة: منظمة الدول الأمريكية، الاتحاد الأوربي...
منظمة الدول الأمريكية¹ (OAE): تعتبر أول دعوة إقليمية وضعت اتفاقية لمكافحة الفساد وقد ترسخت في مارس 1996 ب Caracas وفي جويلية 2003 حصلت على توقيع 26 دولة من الأمريكيتين والكرايب. وتهدف أساسا لإرساء معايير للموظفين والمسؤولين بالقطاع العام، ومتخذي القرار وتطلبهم بتبرير مداخلهم.
الاتحاد الأوربي (UE): بدوره يعالج مشكل الفساد ليس باعتبارها حديثة النشأة لكن كونها ممتدة الجذور تاريخيا. وقد أسهم بعدة اقتراحات كفيلة بتخفيف عبء الفساد على الدول الأعضاء، وذلك باعتماده سياسة تحاول تلافي الأخطار على المستوى الاقتصادي للصدود في وجه تنافسية العالم.

منظمات مكافحة الفساد على المستوى الإفريقي: بحكم طبيعتها الجاذبة لممارسات الفساد أكثر من غيرها والراجع أساسا للتركيبة الاجتماعية لدولها، بات لزاما على الدول الإفريقية أن تسهم بدورها في مكافحة الظاهرة وهذا ما قادها لاستحداث تنظيمات عديدة في المجال مثل منظمة الاتحاد الإفريقي (OUA) وعدد من اللجان الإقليمية الاقتصادية كلجنة دول إفريقيا الغربية، والتحالف العام الإفريقي (CGA) الذي يتوجه لكبار مسؤولي الدول الإفريقية وفق ميثاق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بغية تمهيد الأرضية المناسبة لتداعيات العولمة و رهانات الخصوصية أين يتم الربط العكسي بين التنمية والفساد
ملاحظة: إن المعلومات الواردة في المقرر تظل جزءا لا يتجزأ من واقع يحوي الكثير من المبادرات الإقليمية والعالمية التي ما انفكت تحاول محاصرة الفساد التي استفحل في كل بقعة من العالم والتي لا نستطيع استثناء الجزائر منه، فما هو واقع الظاهرة ببلدنا، وما هي وسائلها للتعامل معها سؤالان سنحاول الإجابة عنهما من خلال المحاضرة الموالية.

II _ وسائل مواجهة الفساد وعلاجه

مع تعدد أنواع، آليات، أسباب وأثار الفساد، تنتشعب وسائل مواجهته التي نختصر أهمها فيما يلي²:

01- ايجاد اتفاق اجتماعي على معيار للقيم

وهذا يتطلب ضرورة واهمية تطوير فهم عام لمعيار واحد للقيم على مستوى الامة بحيث يضع الامانة كإحدى الفضائل السامية الجديرة بالتقدير والثناء. وفي نفس الوقت ايجاد او خلق كره عام واشمئزاز لدى المواطنين من الفساد بحيث يعتبرونه من كبريات الرذائل، وهذا لا يمكن ان يتم إلا من خلال التعليم بمختلف مراحل وبواسطة وسائل الاعلام المختلفة ايضاً.

02- امانة ونزاهة وشفافية القيادات العليا

¹ Daniel Dommel, face à la corruption, édition originale KARTHALA, 2004

² أحمد حسن زغب، (جوان 2015)، القيم والأخلاقيات المعاصرة ودورها في تقليل الفساد في إدارة المنظمات المعاصرة، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - المجلد الأول، العدد الثالث، ص 76-78

لما كان فساد القادة هو من أخطر أشكال الفساد فان عدم وجود الامانة والاستقامة لدى القادة السياسيين وكبار الموظفين وكبار الموظفين سيؤدي حتماً الى تجرؤ صغار الموظفين على سلوك ودروب الفساد والرشوة المشينة واستقلال المواطنين وهنا لابد من احكام الرقابة على تصرفات كبار الموظفين ومطالبتهم بتقييم تقارير دورية عن موجوداتهم الثابتة والمتداولة وبواسطة وضع قواعد لسلوك موظفي الدولة واعلانها من حين الى آخر ليطلع عليها المواطنون حتى يكون بإمكانهم الحكم بانفسهم فيما اذا كان هناك خروج من قبل الموظفين على هذه القاعدة والسلوك المطلوب.

03- نشر التعليم وتوعية المواطنين

لاشك ان جهل المواطنين وعدم معرفتهم لحقوقهم يجعلهم فريسة للموظفين المرتشين ، فيدفعون لهم الرشوة من اجل انجاز معاملاتهم وبالتالي اتساع ظاهرة الفساد وتحميل المواطنين مالا طاقة لهم بها ولمعالجة مثل هذا الوضع لابد من نشر التعليم او الدورات او الوعي الاجتماعي بين صفوف المواطنين وتعريفهم بحقوقهم , وبما يؤدي الى امتناعهم عن دفع الرشوة الى المواطنين، والى تقليل نسبة الفساد في الادارة وتحجيم المنظومات الفاسدة داخل الجهاز الاداري وصولاً الى تفنيتها والقضاء عليها.

04- محاسبة موظفي الدولة :

إن ضعف او انعدام عنصر الرقابة والمحاسبة على موظفي الدولة يؤدي الى انتشار وتفشي الفساد بينهم ، والى إساءة استعمالهم لسلطاتهم التقديرية وتجاوز حدود صلاحيتهم والعبث باموال الدولة من ناحية واسغلال المواطنين من ناحية اخرى . وهنا لابد من تشخيص وتحديد الأشخاص المنحرفين وكشف المنظومات الفاسدة داخل الجهاز الاداري من خلال إنشاء الأجهزة الرقابية اللازمة والقادرة على كشف الانحرافات والممارسات اللاأخلاقية داخل الجهاز الإداري المعني والتحقيق مع الموظفين المنحرفين وفرض العقوبات التي يستحقونها عليهم ليكونوا عبرة للآخرين.

05- تبسيط إجراءات العمل والتخلص من المعوقات الادارية

ان كثرة المعوقات الإدارية كتعقيد الاجراءات وعدم تبسيطها وطول خطواتها يعد من الأسباب الرئيسية للفساد الإداري في الأجهزة الحكومية وخاصة الخدمية منها، وذلك لان الاجراءات الطويلة والمعقدة تؤدي الى الفساد نتيجة لإجبار المواطنين على دفع الرشوى إلى الموظفين الذين يتولون انجاز معاملاتهم لقناعة هؤلاء المواطنين بانه عدم الدفع سيؤدي الى تاخير انجاز معاملاتهم او حتى ضياعها داخل الدائرة ولمعالجة مثل هذه الحالات لابد من دراسة القوانين والأنظمة والتعليمات وإدخال التعديلات المناسبة عليها وتصميم الإجراءات البسيطة والسريعة لانجاز معاملات المواطنين وتجنبيهم دفع الرشوي للمواطنين.

06- تقويم ومكافأة الموظف الأمين

في ظل الفساد المتفشي في الأجهزة الحكومية نجد أن الموظف الأمين والنزيه لا يلقى التقدير والاحترام والدعم، بل يصبح في مأزق ويتلقى الاهانات والسخرية من الكثرة الفاسدة والمنظومات المنحرفة بسبب أمانته وإخلاصه واجتهاده ، بل قد يصل الأمر الى تعرضه الى العقوبة او الجزاء لانه امين ونزيه . وهنا لا علاج الا بدعم واسناد الموظف الامين وتقديم

الحوافز المناسبة له وتقويمه واعتباره مثلاً وقدوة حسنة يمكن ان يقتدي بها الآخرين ويعدلون من سلوكهم المنحرف وتصرفاتهم الادارية الفاسدة.

07- اعادة النظر بمستويات الرواتب والاجور بين فترة واخرى

ان انخفاض مستوى الرواتب والاجور المدفوعة لموظفي الدولة يعد هو الآخر من الأسباب الرئيسية لانتشار ظاهرة الفساد داخل الاجهزة الحكومية، وخصوصاً اذا كان راتب الموظف لا يمكنه من توفير العيش الكريم له ولا افراد عائلته، فأن ذلك سيدفعه للبحث عن مصادر أخرى لأجل زيادة دخله ولمواجهة متطلبات الحياة، وهذا ما يؤدي به الى اللجوء الى الرشوة والفساد وانتشارهما نتيجة لانحراف مثل هؤلاء الموظفين لقبولهم الرشوة والتعامل بها. ان

افضل علاج لمثل هذه الحالة هو دراسة رواتب واجور وأجراء تعديلات اللازمة على سلم او درجات الرواتب من حين لآخر وما يتناسب مع مستويات المعيشة وظروف السوق

08-تباين استراتيجية مكافحة الفساد بين مختلف دول العالم:

مما لا شك فيه أن مواجهة الفساد والحد منه يعد تحدياً يواجه كافة الحكومات والمجتمعات، وتعد الجهود التي تبذل من أجل مكافحته على مستوى وضع السياسات وتطبيقه، واستحداث الآليات الفعالة لمواجهته دليلاً على إدراك خطورته ومؤشراً على الحوكمة الجيدة والشفافية في إدارة الشؤون العامة واحترام وحماية حقوق الإنسان ووجود التزام سياسي لمكافحته.

ولما كان الفساد ظاهرة متشعبة ومعقدة، وتختلف وسائله في الزحف داخل المجتمعات وإعادة إنتاج نفسه، فإن سياسات مواجهته ليست باليسيرة، إذ ترتبط بمسار وسلوكيات وليس فقط بقرار، وتتقاطع مع مؤسسات وجهات رسمية وغير رسمية عديدة، ويتولى فاعلون مختلفون في الأهداف والتوجهات وضع سياسات مكافحته، مما يتطلب ضرورة إشراك العديد من الجهات في التوجهات التي تعمل على وضع السياسات لمكافحته.

وخلافاً للاعتقاد السائد، فإن سياسات الحد من الفساد لا تتبع نمطاً ونموذجاً واحداً، ومن غير الصحيح اختزالها في قيام الحكومة بوضع التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية موضع التطبيق دون الانتباه إلى أن وضع السياسات يعتبر طرفاً واحداً ضمن عملية ديناميكية تتباين فيها المصالح والأهداف، بل والحدود المقدمه للحد من الظاهرة ومعدلات مكافحتها وفقاً لأولويات كل مرحلة والمناخ السياسي السائد، الأمر الذي لا ينفي أهمية ضرورة وجود توافق سياسي و وطني بهدف تطوير رؤية إستراتيجية لمكافحة الفساد¹.

لهذا تجدر الإشارة إلى تعدد الاقتراحات التي تبنتها الدول المختلفة لمكافحة الفساد بكافة أشكاله، حيث

اختارت بعض الدول وضع استراتيجيات وطنية تتضمن المئات من المقاييس الإدارية والقانونية، في حين تبنت دول أخرى سياسات انتقائية تركز على تعزيز الشفافية والنزاهة

¹ لجنة الشفافية والنزاهة، (2008)، التقرير الثاني: أولويات العمل وآلياته، جمهورية مصر العربية، ص5

وتعظيم المساءلة في مجالات عدة من الإدارة العامة، وتبنت دول أخرى خطط لتطوير البنية التشريعية ومواءمتها مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن...

III_ المجتمع المدني و مكافحة الفساد:

01- أهمية المجتمع المدني في مكافحة الفساد:

يلعب المجتمع المدني دورا مكملا للدور الحكومي، ذلك إن جرائم الفساد لا يمكن محاصرتها ومكافحتها إلا بتظافر جهود الحكومة والمجتمع المدني. ثم أن مكافحة الفساد والوقاية منه هي عملية ينبغي أن يشترك فيها الجميع من أفراد ومؤسسات المجتمع المدني مثل النقابات والجمعيات والأحزاب السياسية.

وعلى أساس ما تقدم إن أي دولة بمفهومها الحديث لا يمكنها أن تقوم بكل الأدوار وحدها، لذا لابد من إشراك المجتمع المدني بما يمتلك من قوة تنظيمية في توزيع الحاجيات في جو من التكامل والتضامن¹. وفي حال وجود إدراك ووعي بالدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني في تحقيق الخدمة العامة وتحقيق التنمية المحلية وخلق قوة معارضة تكون حصنا في وجه استبداد الحكم، وعلى هذا الأساس قد ارتأينا أن تقييما لظاهرة الفساد يجب أن يستند إلى تقييم العمل الجمعي ببلدنا بشكل عام وخصوصا ما يتعلق منه بمكافحة لفساد.

ويبدو أن هناك ارتباطا بين المستويات العالية من الفساد وبين المستويات المنخفضة من نشاط المجتمع المدني²، إذ أن الجهود التي تساعد على بروز مجتمع مدني خلاق ونابض بالحياة تستدعي تطور منظومة قانونية يستطيع المجتمع المدني أن يتحرك في إطارها وأن يقيم مؤسساته بعيدا عن تدخل الحكومة وسيطرتها، كما تستدعي إقامة حوار إيجابي بين المجتمع المدني والحكومات، وهذا ليس بالشيء السهل الذي يتحقق دوما، على الأخص في ديمقراطية صاعدة لأنه قد يكون متعارضا مع أفكار ومفاهيم تم تكوينها سلفا بشأن كيفية تطوير وفرض قرارات الحكومة.

02- الآليات التي يستخدمها المجتمع المدني لمكافحة الفساد³:

نتطرق إلى الآليات التي نص عليها قانون مكافحة الفساد ومع ما ورد النص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

أ - **المساهمة في اتخاذ القرار** : من أجل إضفاء مزيداً من الشفافية، يلعب المجتمع المدني دورا هاما في مكافحة الفساد والوقاية منه، وذلك من خلال مشاركة الهيئات الحكومية في اتخاذ القرار، وكذلك إشراك المواطنين في تسيير شؤون العمومية وإشراكهم في تحمل المسؤولية، ومن ثم تمكينهم من الإطلاع عن قرب على المعلومات المتعلقة بالميزانية ومعرفة كيفية صرف الأموال العامة.

¹ Essaid Tayeb,(2005),Gouvernance et société civil cas de l'Algerie,revue Idara,n°30 ,2005,P280

² مؤسسة أمان، الشفافية (2019)، مواجهة الفساد عناصر نظام النزاهة الوطني، كتاب المرجعية الشفافية الدولية، الطبعة الخامسة، فلسطين

www.aman-palestine.org

تاريخ الاطلاع 2020/01/02

³ رضا هميسي، دور المجتمع المدني في الوقاية من جرائم الفساد ومكافحتها، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ص 264-266

ب - التحسيس: إن فكرة المجتمع المدني أصبحت تقوم اليوم على مفهوم المواطنة، الذي يقتضي إشراك المواطن في تسيير الشؤون العامة، لذلك فإنه يستوجب أن يقوم المجتمع المدني بحملات للتحسيس ولشرح مخاطر جرائم الفساد وآثارها المدمرة على التنمية، والقيام بأنشطة إعلامية تسهم في عدم التسامح مع الفساد ومع الأشخاص الضالعين فيه، وينبغي أن توجه هذه الحملات لفائدة الشباب من خلال وسائل الإعلام والاتصال، ومن خلال برامج تربوية وتعليمية تحذر من هذه المخاطر وتعرف بأسبابه وآثاره السيئة والمدمرة .

ج - الحصول على المعلومات: من أجل إضفاء الشفافية في تسيير الشؤون العامة ينبغي على هيئات المجتمع المدني وكذا وسائل الإعلام الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد ونشرها وتعميمها ، وتمكينها من ذلك ودور هذه الوسائل هام في كشف الممارسات المتعلقة بالفساد والمفسدين، وهذه مسؤولية حساسة وخطيرة لا تقل في أهميتها عن مسؤولية الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية في محاربة ومكافحة الفساد المالي والإداري، بل وأحيانا يأخذ دور وسائل الإعلام في مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري بُعدا اجتماعياً وسياسياً أكبر كونه ذا أثر أوسع وبعد شعبي وجماهيري مباشر وواضح مما ينعكس مباشرة في تأثيراتها على الساحة المحلية وبجميع أبعادها. ولكن ينبغي الإشارة إلى احترام الخصوصية عند نشر هذه المعلومات، ومراعاة حقوق الآخرين أو سمعتهم، وفي هذا الخصوص فإن على الدولة أن تضمن تيسير الحصول على المعلومات بصفة فعلية .

د - الرصد : هو وسيلة فعالة تمكن المجتمع المدني من فضح الممارسات الفاسدة، وتعبئة الرأي العام ويمكن للمجتمع المدني أن يقوم بمراقبة كيفية صرف المال العام وإبرام الصفقات، ومراقبة الأحزاب السياسية وتمويل الحملات الانتخابية، حيث نجد أنه في كثير من البلدان يقوم أصحاب المصالح الخاصة والأثرياء بابتزاز السياسيين وشراءهم بالمال .

III_ تجربة سنغافورة كنموذج عالمي رائد في مكافحة الفساد:

01-مكانة سنغافورة في خارطة الفساد العالمي¹:

بمراجعة تصنيف منظمة الشفافية العالمية لعام 2017 نجد أن دولة سنغافورة تحتل المرتبة السادسة عالمياً في قائمة الدول الأقل فساداً ، بينما احتلت المرتبة الخامسة سنة 2020 ولعل السبب الأساس في الإدارة الناجحة لرئيس وزراء سنغافورة الذي حكم لمدة 40 عاماً على التوالي، ونال لقب (والد سنغافورة المستقلة) كونه نجح في القضاء على الفساد في البلاد. وتعدُّ التجربة السنغافورية من التجارب الجديرة بالمتابعة في مكافحة الفساد؛ لأن دولة

¹ صباح علو ،(2019)، الخطوات الاستراتيجية لمكافحة الفساد وتجارب شعوب العالم، الحوار المتمدن ،العدد6351، تاريخ التصفح

2020/05/15

سنغافورة تحوّلت بعد تطبيق استراتيجية مكافحة الفساد إلى دولة من أفضل عشر دول في مجال مكافحة الفساد بعد أن كانت تعد واحدة من الدول الأكثر فساداً في ستينيات القرن الماضي

وقد شرعت الحكومة السنغافورية في إجراء حزمة تغييرات جذرية في هيئة مكافحة الفساد شملت إلغاء حصانة المسؤولين أمام المساءلة، وطالت المساءلة عوائل المسؤولين والتحقيق في الحسابات المصرفية، وجرّد جميع الممتلكات ليس فقط للمسؤولين، وإنما لأعضاء عوائل المسؤولين، وأقاربهم، وحتى أصدقائهم .

02-استراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد الاقتصادي¹:

دون إسهاب قد يحدد بنا عن غايتنا ،سنلخص استراتيجية سنغافورة في مكافحة الفساد الاقتصادي في العناصر الأربعة التالية :

****العنصر الأول:** حتى تحصل هيئة مكافحة الفساد على مصداقية حقيقية حققت مع الرئيس نفسه ومع أفراد أسرته، ثم نشطت في التحقيق مع الوزراء وجميع مسؤولي الدولة واعتقلت بعضهم.

****العنصر الثاني :** في مكافحة الفساد كان في تفعيل " قانون "من أين لك هذا" الذي يسمح بمراجعة مستويات معيشة الموظفين ممن يعيشون خارج حدود إمكانياتهم، أو لديهم ممتلكات وأموال تحت تصرفهم لم يكن في مقدورهم الحصول عليها من مرتباتهم، كدليل على الرشوة؛ وبالتالي تُعدُّ أيُّ مكافأة يتلقاها المسؤول من أي شخص يسعى إلى الاتصال بمؤسسات الحكومة رشوة حتى يثبت العكس؛ وهذا يعني أنّ على المسؤول الحكومي إثبات براءته، وإقناع المحكمة بعدم تلقي الرشوة أو الدخول في أي شبهة فساد. وفي حالة فشل المسؤول في إثبات نزاهته، واقتناع المحكمة بفساده، تعرض ممتلكاته للمصادرة مع غرامة كبيرة، وربما يُلقى في السجن في وقت لاحق .

****العنصر الثالث :** وفي خط متوازٍ حسّنت الحكومة رواتب الموظفين ولاسيما المسؤولين، واتبعت الحكومة سياسة تقوم على جعل رواتب الموظفين الحكوميين هي الأعلى في المجتمع، وقد أدّى ارتفاع الرواتب إلى جذب القطاع العام لأفضل المتخصصين بعيداً عن المحاباة والمحسوبية. وحينما بدأت البلاد في الانتعاش الاقتصادي السريع، بدأت أجور القطاع الخاص بالارتفاع، وما كان من الحكومة إلا زيادة مرتبات موظفيها، وتلقى الموظفون المدنيون والقضاة رواتب تعادل مرتبات كبار المديرين في الشركات الرائدة .

****العنصر الرابع:** وحتى لا تغفل أجهزة الدولة عن شبهات الفساد، استعانت الحكومة بالإعلام في كشف الحالات المشبوهة عبر تشكيل وسائل إعلام مستقلة وموضوعية تغطي جميع حالات الفساد التي عُثِرَ عليها أو التي غفلت عنها. وصارت الصحف ووسائل الإعلام

¹ صباح علو، (2019)، الخطوات الاستراتيجية لمكافحة الفساد وتجارب شعوب العالم، الحوار المتمدن ،العدد6351، تاريخ التصفح

2020/05/15

الأخرى تبحث عن ضابط شرطة يحصل على الرشوة، أو موظف مدني يعرقل شؤون المواطنين من أجل الرشوة ليكونا في الصفحة الأولى. فكانت هذه هي العناصر التنظيمية الأربعة التي حوّلت دولة فاشلة من حالة سيئة دون موارد طبيعية، إلى واحدة من الاقتصادات الرائدة في العالم في أقل من 40 عاماً، وهي جديرة بالدراسة والتحقيق.